

تغيير ما يهب على الصحافة في مصر



اللاثين 23 مارس 2015 02:03 م

كتب: بقلم: أحمد القاعد

أسقط الصحفيون المصريون نقيبهم ضياء رشوان بعد فترة هي الأمر والأسوأ في تاريخ الصحافة المصرية كلها، قرار الصحفيين بالاطاحة بنقيب أسهم في جعل مهنة الصحافة جحيما، مؤشر قوي ومهم على أن هناك من بدأ يقطن في مصر إلى الوضع الفاضح الذي يعيشه المجتمع على كافة الأصعدة.

سقوط ضياء ليس سقوطا لنقيب فشل في تقديم خدمات للجمعية العامة للنقابة، أو عجز عن توفير جو مهني سليم بين الصحفيين العاملين في مؤسسات تعاملهم بالسخره، وبين أصحابها، وهم في معظمهم رجال أعمال منورطون في قضايا فساد، أو ممثلون لمال خارجي يتدخل بقوة في المشهد المصري، وإنما سقوطا لمجلس نقابة الانقلاب العسكري التي جعلت النقابة مأمورة من نظام عسكري وحشي، قضى على الحريات، وقتل الصحفيين، وأحال مصر لدولة أشبه بكوريا الشمالية، لكنها دولة بلا مشروع ولا هدف.

رغبة الصحفيين في التغيير، وهم في عمومهم كانوا سندا للانقلاب وعملية اغتيال الديمقراطية والحريات التي جرت في 30 يونيو وماتلاها من أفعال وحشية بحق المصريين ككل، وصلت ببعضهم لأن يكون مخططا للانقلاب، تؤكد أن الجماعة الصحفية باعتبارها نسفا مهما في المجتمع، بانت رافضة لسلطة لم تقدم شيئا يذكر لا للصحافة والحريات ولا للمجتمع.

في عهد ضياء رشوان ومجلسه "العسكري" الفاشي، قتل العديد من الصحفيين لمجرد مواقفهم السياسية، سواء كانوا أعضاء للنقابة أم لا، وسجن واعتقل أكثر من 100، وطورد واقتحمت منازل العديد من منهم كاتب هذه السطور، ناهيك عن جملة من الانتهاكات التي تتراوح بين الاهانة، و الضرب، والتوقيف لفترات تصل لأيام ثم الافراج، دون أن يرمش للنقيب ولا لمجلسه رمش.

في عهد ضياء رشوان ومجلسه "العسكري" الفاشي، أغلقت القنوات والصحف ووصلت ذروة العداء للحريات من قبل النقيب ومجلسه لأن تنظم تظاهرة في نقابة الصحفيين، قلعة الحريات، يندد فيها بقناة الجزيرة ويطالب فيها المتظاهرون ومنهم النقيب بأن يتم التحرك من قبل أجهزة الدولة ضد الضيوف الذين يظهرون بها أو يتعاملون معها باعتبارها قناة راعية للارهاب، التظاهرة شارك فيها النقيب شخصيا وعدد من أعضاء مجلسه، في صورة تؤكد أن الصحافة المصرية في طريق إلى مجاهل السلطة وعممة ما قبل التاريخ التي أعادها نظام 30 يونيو منذ قدومه.

انبطاح مجلس النقابة السابق ازاء ارهاب النظام العسكري وقتله للصحفيين واعتقالهم ومداهمة منازلهم، لا تجعلنا جميعا كجماعة صحفية أن ننسى كيف تعامل النقابة ومجلسها مع قضية مقتل الصحفي الحسيني أبوصيف، في أحداث البلطجة

التي قادتها ما سميت وقتها بجهة الانقاذ أمام قصر الاتحادية، وقت الرئيس محمد مرسي، حيث تاجر الصحفيون بالقضية وجعلوا الصحفي أبوضيف أيقونة لحرية الصحافة، ثم تجاهلوا كل من قتل بعده برصاص العسكر، لا لشيئ الا لأنهم يعارضون نظام عسكري وحشي، معلنين بذلك عنصرية فجة وبغيضة، تفرق بين الدماء، وتخضع لسلطة صاحب الجبروت.

نقابة الصحفيين المصريين التي أصبحت مؤخرا مرتعا لفئات تتسم في معظمها بنزعة أمنية ويسعى أعضاء كثر منها للتقرب من أجهزة الأمن في محاولات للوصول والصعود الاجتماعي، بالإضافة لعدم وضع قواعد وشروط صارمة في من يتقدم بأوراق قيده بها، ناهيك عن دخول فئات لا علاقة لها بالصحافة مثل الموظفين وسكرتارية المديرين ورؤساء التحرير، وغيرهم، جعلت المجلس الجديد برئاسة نقيب يحي فلاش، أمام اختبار حقيقي سيضع تاريخه النقابي على المحك.

فالنقيب الجديد، ينتمي لتيار فكري لا يختلف كثيرا عن سابقه، وان كان يحظى بسمعة طيبة في أوساط الصحفيين، ولديه تاريخ نقابي يسعى لجعل مهنة الصحافة حرة ومستقلة ويعمل على مناصرة حقوق الصحفيين خاصة الشباب منهم، بالإضافة إلى تصريحاته، الجيدة، قبيل الانتخابات بأيام بأنه يرفض فصل الأعضاء المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين من النقابة، والا سيعد ذلك مجالا في المستقبل لفصل غيرهم من المنتمين لتيارات أخرى.

أمام فلاش فرصة تاريخية، للحفاظ على كيان النقابة وإحالتها إلى نقابة رأي صاحبة قضية، لا للصحفيين فقط وإنما المجتمع المصري ككل، إذ لا مجتمع سوى بدون صحافة حرة وقوية، ولا صحافة حرة بدون نقابة قوية، نقود الصحفيين لمواجهة بطش السلطة، وتحرير الزملاء المعتقلين وعددهم يصل إلى 100 ، والوقوف ضد التجاوز عي المسبوق من السلطة العسكرية في حق الصحافة والصحفيين.

